World Socialist Web Site wsws.org
Published by the International Committee of the Fourth International (ICFI)

ستة أشهر من إدارة أوباما

الكاتب: جوزف كيشور

قبل ستة أشهر في مثل هذا اليوم، أصبح باراك أوباما الرئيس الرابع والأربعين (44) للولايات المتحدة.

يمثل انتخاب أوباما الرفض الشعبي لإدارة الرئيس جورج بوش وسياساتها الداخلية والخارجية والشعار الرئيسي الذي رفعه أوباما هو: "تغيير نؤمن به".وقد عزف على وتر حساس بالنسبة للناس الذين ضاقوا ذرعا بسبب ثمانية أعوام من الحروب ومن تركيز بوش على مصالح الشركات.

يجسد أوباما شخصية الفرد والتاريخ كما يعتبر رمزا لقطاعات واسعة من الطبقة العاملة والشباب. ومن هنا جاءت الرغبة في التغيير و الحقيقة أن أوباما هو أول رئيس أمريكي من أصل أفريقي. و لهذا اعتبر الكثيرون أن هذا سبب يدعو إلى الاعتقاد أنه سيتعاطف مع الفقراء والمظلومين. وفي كل الأحوال، كان الشعب يعتقد أن أوباما سيكون مختلفا تماما عن السياسيين الذين حكموا من قبل.

فما التقييم الذي يمكن استنتاجه في ظل تجربته التي مدتها الأشهر الست الماضية؟ الحقائق تطرح نفسها. ففي كل القضايا الحاسمة، واصلت سياسة أوباما سياسة من قبله رغم أن الأغلبية في مجلسي النواب والشيوخ من الديمقراطيين.

السياسة العسكرية

كان اتجاه إدارة أوباما من الناحية العسكرية واضحا منذ البداية. ففي 23 كانون الثاني/يناير، بعد ثلاثة أيام من تنصيبه كرئيس، أمر أوباما بهجمات صاروخية (تستخدم فيها طائرات بلا طيار) على مواقع داخل باكستان. مما أسفر عن مقتل 18 شخصا وبهذه الفعلة أضحت يداه ملطختين بدماء الضحايا، لكنه رغم ذلك أكمل الهجمات بعدها بسرعة.

وقد أصبحت الحرب في أفغانستان الآن بلا جدال "حرب أوباما" فمنذ بدء عهد إدارته، ضاعفت الولايات المتحدة قواتها في هذا البلد من 32 ألفا إلى 68 ألفا، وتنفذ حاليا عملية واسعة النطاق للقضاء على المعارضة الشعبية في الجنوب. و قد قُتل 30 جنديا أمريكيا و 25 من قوات حلف شمال الأطلسي حتى الآن هذا الشهر ، مما جعل تموز/يوليو الشهر الأكثر دموية حتى الآن لقوات الاحتلال.

مع اوباما العملية اصبحت "اف باك". الضربات الصاروخية الأمريكية داخل باكستان، التي غالبًا ما تسفر عن مقتل العشرات من المدنيين، أصبحت من الأحداث العادية. كما ضغطت إدارته على باكستان لتنفيذ هجوم في شمال غرب البلاد المحتلة، مما أسفر عن مئات الآلاف من اللاجئين وعدد كبير من الضحايا.

ولا يزال احتلال العراق مستمرا. فانسحاب القوات الامريكية من المدن لا يبشر بنهاية استمرار عمليات الجيش الاميركي الذي سيبقى في هذا البلد ب 130 ألف من القوات التي ستبقى في قواعد عسكرية دائمة خارج المدن. وتركت الإدارة القوات و تسميتها "مستشارين" وفي حال تهديد الوضع السياسي الهش بالانهيار، سيتدخل الجيش الامريكي بكل قوة.

السياسة الاقتصادية والاجتماعية

على صعيد السياسة الداخلية، فإن قلق أوباما الأكبر هو الدفاع عن ثروة أقوى وأغنى الشركات. فإن القروض والبرامج والإعانات التي تكلف تريليونات الدولارات والتي كانت ستستخدم لإنقاذ اقتصاد الدول قدمتها الحكومة إلى المصارف والمؤسسات المالية دون أية قيود. كما لم تضع إدارة أوباما أي قيود على صرف رواتب السلطة التنفيذية ومكافآتهم المالية.

و استغلالاً لأموال الحكومة التي استخدمت لإنقاذ هذه الشركات من الإفلاس، حققت البنوك أرباحا ضخمة في الربع الثاني من عام 2009، بما في ذلك مبلغ 44،3 مليار دولار لغولدمان ساكس، ومبلغ 7،2 مليار دولار لجي بي مورجان تشيس. وقد خططت البنوك لتسليم مكافآت من أرباح هذا العام إلى المديرين التنفيذيين والمساهمين.

إن المؤسسات ذاتها التي أدت إلى الأزمة الاقتصادية من خلال أفعالها وعمليات السرقة والنهب تحقق الآن أداء أفضل من أي وقت مضى. وهذه ليست مجرد حادثة منفصلة. بل هذا هو القصد من السياسة التي تقوم بها إدارة أوباما.

الكثير من العاملين في مجال صناعة السيارات أرادوا و توقعوا من أوباما إحداث تغيير إيجابي. ولكن الإدارة فرضت التخفيضات الكبيرة في الأجور (الرواتب) والمزايا و تدمير عشرات الآلاف من خلال فقدان الوظائف. وقد أنقذ شركة "جنرال موتورز" و"كرايسلر" من خلال محكمة الإفلاس، حيث خلفت الشركتان مليارات الدولارات من المسؤوليات غير المرغوب فيها بما في ذلك الرعاية الصحية تجاه عشرات الآلاف من المتقاعدين.

وتنفذ الإدارة سياسة مماثلة بالنسبة لحكومات الولايات والحكومات المحلية حيث رفضت منحهم أنواع القروض المتاحة للبنوك. أكبر ولاية في أمريكا: كاليفورنيا، هي على حافة الانهيار الاقتصادي. وقد استغلت حكومة كاليفورنيا فرصة هذه الأزمة لتقليص الصرف في مجالات التعليم والرعاية الاجتماعية وغيرها من البرامج الاجتماعية. وتم تنفيذ تدابير صارمة مماثلة في جميع أنحاء البلاد.

أما بالنسبة لمبادرة أوباما المحلية للرعاية الصحية "الإصلاحية"، فإن الاقتراحات تساعد الشركات على خفض تكاليف الرعاية الصحية للموظفين، وتعد خصيصا من إحدى المطالب لجهات كبيرة ورئيسية في مجال الرعاية الصحية، وخاصة شركات التأمين والأدوية.

وبذلك، تحولت الرعاية الصحية "الإصلاحية" من توفير الرعاية اللائقة للجميع إلى خفض لتكاليف الشركات. ويصر أوباما على أن خفض نفقات الرعاية الصحية أمر لا بد منه لخفض مصاريف الميزانية وإصلاح الاقتصاد، لدرجة أنه أعلن انه سيفعل: "ما بالمستطاع في كل الظروف" لإنقاذ البنوك.

وإذا وافق مجلس الشيوخ على مُسودة قانون الرعاية الصحية في النهاية، فسيضطر العمال أن يدفعوا أكثر لرعاية صحية غير مناسبة وتقنين الرعاية. هذه الحماية المسوّعة سوف تُستعمل كعذر لتخريب برامج الرعاية الصحية الفيدرالية و خاصة

ال"مديكار" (الرعاية الطبية) بالتحديد.

ومثل كل شيء آخر، تجري إعادة هيكلة الرعاية الصحية كنظام درجات (من ناحية الغنى و المنزلة الإجتماعية) وسوف تتكون مشكلة على العمال ناجمة عن الاختيار بين حالتهم الصحية واحتياجاتهم الأخرى، في حين استطاع الأغنياء تلقي أفضل أنواع علاج يمكن أن يشتريه المال.

النتيجة للسياسات الإدارة للتعامل مع الأزمة الاقتصادية تتكون من إعادة واسعة النطاق لتوزيع الثروة من **القاعدة** (الأفقر) الى القمة (الأغنى).

الحقوق الديمقراطية

في كل الأحوال، واصلت إدارة أوباما سياسات سلفه (أي بوش). وقد استند إلى "أسرار الدولة" لعرقلة المحاكم التي تتحقق من حالات التعذيب و التجسس. ولم تف الإدارة بوعد الإفراج عن صور تثبت تعذيب المعتقلين من قبل الأمريكيين. وقد واصلت المحاكم العسكرية اعتزامها اعتماد سياسة الاعتقال إلى أجل غير مسمى للسجناء في خليج غوانتانامو.

وأصر أوباما مرارا أنه لن تكون هناك محاكمة أي من الجرائم التي ارتكبتها إدارة بوش. وهذا يعني أنه لن تكون هناك مساءلة وأن الجرائم سوف تستمر.

* **

نتائج انتخابات عام 2008 هي درس يدل على فشل الديمقراطية الامريكية. فقد أ د ت هذه الانتخابات إلى نتيجة تتعارض تعارضا تامًا مع تطلعات وأماني الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم للمنتصر.

فمن غير الممكن، بالاعتماد على النظام السياسي القائم، إحداث تغيير في سياسة الحكومة والسبب الأساسي هو أن المؤسسات السياسية والأحزاب هي أدوات لتكريس سلطة القوي في النظام الطبقي، فالنخبة المالية (الرأسماليون والشركات ذات المكانة الرفيعة) تمارس سلطة مطلقة على كل جانب من جوانب الحياة السياسية.

ولعل ما هو ملحوظ أن إدارة أوباما لا تكترث حتى بمحاولة إخفاء الأسلوب/صفة، و يبدو أن شخصية أوباما هي ما يكفي لقمع المعارضة إلى حد أن الإدارة تركز باهتمام على الحزب الديمقراطي و حاشيته – فإنها متنوعة من الفكر اليساري و منظماتها الليبرالية- فهذا تقييم صحيح.

ومع ذلك، هناك بالفعل انخفاض ملحوظ في مركز أوباما في استطلاعات الرأي، بما فيها انخفاض كبير في الوضع الاقتصادي والرعاية الصحية. ووفقا لأحدث استطلاعات الرأي من قِبل "واشنطن بوست" و شبكة "ايه بى سى نيوز"، فإن مركز أوباما عموما تراجع كثيراً فنسبة التأييد تراجعت لأقل من 60% للمرة الأولى. ونحن نعتقد أن الرأي العام السائد هو عدم الارتياح من أوباما. والواقع أن الأرقام أوسع وأعمق بكثير من هذه الأرقام التقديرية.

وهنا، فإنه من المناسب ذكر مقولة الرئيس أبراهام لينكولن الشهيرة الذي قال: "يمكنك أن تخدع بعض الناس كل الوقت ولكنك لن تستطيع أن تخدع كل الناس كل الوقت".

خيبة الأمل والغضب العام سببهما تأثير الأزمة الاقتصادية والآثار المترتبة على الحروب و التناقض الصارخ بين المشاعر الشعبية التي ناشدها ليفوز في الانتخابات و المصالح الاجتماعية التي يخدمها. الشعب الامريكي يشعر أنه اتخذ كمطية وخدع لصالح محتالين. ولذلك ستكون كتلة المعارضة أكبر بكثير من اي وقت مضي.

ولم تحسب الإدارة حسابا مستقلا للتدخل الأمريكي لمصلحة الطبقة العاملة. وعندما تتطور هذه الطبقة (اي العاملة) ستسعى في طرق جديدة مستقلة ومعارضة تماماً للنظام السياسي والاجتماعي الحالي.

arabic@wsws.org : اتصل بنا